الأمم المتحدة

A/60/7/Add.39

الجمعية العامة

Distr.: General
15 June 2006
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ١٢٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

التقرير الأربعون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/60/585/Add.3). والتقت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد أيدت، في الجزء السادس من قرارها ٦٠/٢٤٨، ملاحظات اللجنة وتوصياتها (انظر A/60/7Add.24)، ووافقت على تحميل مبلغ قدره ١٠٠ مليون دولار للبعثات الست والعشرين التي يتناولها تقرير الأمين العام (A/60/585) على الاعتماد المطلوب للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولاحظت الجمعية كذلك أن رصيدا قدره ٣٠٠ ٩٤٩ ٢٥٥ دولار سيتبقى من أصل الاعتماد البالغ ٣٠٠ ٩٤٩ ٣٥٥ دولار المرصود للبعثات السياسية الخاصة التي وافقت عليها في قرارها ٥٩/٢٧٨ في إطار

200606 200606 06-38991 (A)

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبعد النظر في تقريري الأمين العام اللاحقين عن البعثات السياسية الخاصة، (A/60/585/Add.1 و 2) عن مكتب دعم بناء السلام (A/60/694)، وافقت الجمعية كذلك، في قرارها ٦٠/٢٥٥، على تحميل مبلغ إضافي قدره ٥٠٠ ٤٦٩ ٢٠٢ دولار لمجموع منقح من ٢٩ بعثة سياسية خاصة، ومبلغ يصل ٣٠٠ ٥٧١ ١ دولار لتشغيل مكتب دعم بناء السلام، على الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة (انظر الجزء الأول، الفقرة ١٩ والجزء الثاني، الفقرة ٣). وبالتالي، تلاحظ اللجنة أن الرصيد غير المخصص المتبقي من اعتماد البعثات السياسية الخاصة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، يبلغ حاليا ٥٠٠ ٩٠٨ ٥١ دولار.

٣ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى أن الأمين العام قد اقترح ميزانية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، دون تغيير عن المستوى السابق، بالنسبة للأشهر الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٦، لأنه كان من المتوقع أن تتغير الولاية بعد تاريخ انتهائها في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ (A/60/7/Add.37، الفقرات ٦-٧ و ٤٨). وتبلغ الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة للبعثة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ في قرارها ٦٠/٢٥٥ ما مجموعه ٩٠٠ ٦١٦ ١٣ دولار.

٤ - وعلى نحو ما يبينه الجدول ١ من تقرير الأمين العام (A/60/585/Add.3)، تقدر النفقات الفعلية بـ ٠٠٠ ٨٣٦ ١٠ دولار من أصل المبلغ المعتمد لتشغيل البعثة في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٦، وهو ٩٠٠ ٦١٦ ١٣ دولار، مما يترتب عليه رصيد غير مربوط قدره ٩٠٠ ٧٨٠ ٢ دولار. وبعد الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن ذلك يعود أساسا إلى خفض الاحتياجات في إطار بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، نظرا إلى عدم وجود مطالبات تتعلق بالوفاة والإعاقة، وإلى تحقيق وفورات تتعلق ببدلات الملبس والسفر للمناوبة، لأن هذه الأمور لم تكن مطلوبة من جانب جميع الأفراد خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٦. ونتج انخفاض الاحتياجات في إطار بند الموظفين المدنيين عن وجود معدلات شغور في الفئة الفنية وما فوقها أعلى مما كان مدرجا في الميزانية؛ وتعكس الوفورات المحققة في إطار بند تكاليف التشغيل تدهور الحالة الأمنية، مما أدى إلى تقييد السفر وخفض التكاليف المتصلة بالمركبات والوقود والنقل الجوي، فضلا عن تراجع الاحتياجات إلى مستوى دون المستوى الذي كان متوقعا، في إطار بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وتسببت حالة الطقس السيئة في تأجيل أعمال البناء وتعديلات أماكن العمل.

ثانيا – الميزانية المقترحة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

ألف – ولاية البعثة والنتائج المقررة

٥ – يتضمن تقرير الأمين العام (A/60/585/Add.3) الاحتياجات المقترحة من الموارد للبعثة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، في أعقاب تمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا إضافية، على نحو ما قرره مجلس الأمن في قراره ١٦٦٢ (٢٠٠٦)، بناء على تقرير الأمين العام (A/60/712-S/2006/145).

٦ – وقُدم تقرير الأمين العام (A/60/585/Add.3) بهذا الشكل لأول مرة استجابة لطلب اللجنة الاستشارية القيام بمعالجة مستقلة ومفصلة، تتلاءم على نحو أفضل مع حجم البعثات السياسية الخاصة الضخمة ومدى تعقدها. **بيد أن اللجنة الاستشارية ترى أن بالإمكان زيادة تشذيب الإطار المنطقي. وتلاحظ اللجنة، على سبيل المثال، أن الأساس الذي تستند إليه الميزانية هو الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٦، مما يجعل من الصعب تحليل الموارد المقترحة ومقارنتها بعضها ببعض. وقد طلبت اللجنة تقديم معلومات تحلل الزيادة النمو أو النقص في الموارد المقترحة للبعثات السياسية الخاصة، مقارنة بكل من فترة السنتين السابقة والعام السابق (A/60/7/Add.37، الفقرة ١٠). وعلاوة على ذلك، طلبت اللجنة تقديم معلومات تكميلية، في نفس الشكل المستعمل في عمليات حفظ السلام، وذلك للسماح بإجراء تحليل أفضل للموارد المقترحة. وينبغي أن يبيّن الهيكل التنظيمي المتضمن لملاك الموظفين المقترح للبعثة في تقرير الأمين العام بيانا واضحا الوظائف الموجودة والوظائف المقترحة وعمليات إعادة التصنيف المقترحة. وتوصي اللجنة بأن يأخذ عرض الميزانية لعام ٢٠٠٧ هذه الملاحظات في الحُسبان.**

٧ – وأشار الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن، والمؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، (A/60/712-S/2006/145) إلى أن مرحلة الانتقال السياسي المنصوص عليها في اتفاق بون قد اكتملت بإجراء انتخابات الجمعية الوطنية في أفغانستان، وافتتاح تلك الجمعية (في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥). بيد أن المجتمع الدولي، إقرارا منه بالتحديات الباقية، كرر تأكيد التزامه بتأمين مستقبل البلد على المدى الطويل، عن طريق إطلاق اتفاق أفغانستان وتنظيم مؤتمر لندن المعني بأفغانستان، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. والاتفاق عبارة عن جدول أعمال لبناء السلام على مدى خمس سنوات في مجالات الأمن والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة المخدرات، إذ

يحدد ٤٠ نقطة مرجعية قابلة للقياس ومحصورة زمنيا في هذه المجالات، ويضع خطة عمل قائمة على تحقيق النتائج (انظر S/2006/90، المرفق).

٨ - وفيما يلي عرض للتغييرات الرئيسية لولاية البعثة، التي تمثل أساس الاحتياجات من الموارد الواردة في الميزانية المقترحة من الأمين العام للبعثة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦:

- مساعدة حكومة أفغانستان على تنسيق ورصد تنفيذ اتفاق أفغانستان، وإنشاء مجلس مشترك للتنسيق والرصد، يشترك في رئاسته الممثل الخاص للأمين العام وحكومة أفغانستان، وتُسنده سكرتارية صغيرة
- إنشاء مركز للتحليل المشترك للبعثة
- تعزيز قدرات البعثة في مجال حقوق الإنسان لرصد وتشجيع حقوق الإنسان
- توسيع نطاق المكاتب الإقليمية بإنشاء تسعة مكاتب دون إقليمية.

٩ - أما العناصر المستمرة من ولاية البعثة، فهي على النحو التالي:

- إسداء المشورة السياسية والاستراتيجية للعملية السلمية، بما في ذلك تعزيز المؤسسات الديمقراطية الناشئة
- القيام بالمساعي الحميدة، عند الاقتضاء
- تقديم المساعدة التقنية في القطاعات التي أظهرت فيها الأمم المتحدة مزايا مقارنة وخبرة، بما في ذلك تفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة ودعم اللجنة الانتخابية المستقلة
- تنسيق وكفالة اتساق جميع أنشطة الأمم المتحدة في مجالات الإغاثة الإنسانية والإنعاش، والتعمير والتنمية في أفغانستان، وذلك بالتنسيق مع الحكومة الأفغانية.

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه تماشيا مع ما تقدم ذكره، ورغم أن البعثة تحتفظ بهيكلها الحالي، مع تعديلات طفيفة على نطاقه وحجمه، من أجل الاستجابة للولاية الجديدة وتجسيد مفهوم البعثات المتكاملة، فإن من المقرر توسيع نطاق المكاتب الإقليمية، حسبما تسمح به الظروف الأمنية (انظر الفقرات ٣٩-٤٢ أدناه) وما زال مكتب الممثل الخاص للأمين العام يتلقى الدعم من نائبين للممثل الخاص، أحدهما يرأس العنصر الأول المعني بالشؤون السياسية والثاني يرأس العنصر الثاني المعني بالإغاثة والإنعاش والتعمير، ويعمل كمنسق مقيم/منسق للشؤون الإنسانية (انظر أيضا A/60/858/Add.3، الفقرتان ٥ و ٦).

١١ - وتمشيا مع هذه الأولويات الجديدة، تم إجراء استعراض وجرى تعديل التداخل بين العناصر وتحديد مهام مختلف العناصر، من أجل تهيئة الولاية الجديدة. وبالتالي، فمن المقترح القيام بعدة عمليات إعادة نشر بين مكتب الممثل الخاص والعنصرين الأول والثاني، وعلى نطاق كل منها، من أجل فتح المجال إما لاستحداث وحدات جديدة أو تعزيز وحدات قائمة (انظر الفقرات من ١٨ إلى ٤٧ أدناه).

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أن تدهور الحالة الأمنية في بعض المناطق مسألة تثير بالغ القلق، وأن البعثة تقترح كفالة اتخاذ تدابير إضافية للتخفيف من حدة المخاطر، كي يتسنى الاحتفاظ بالمستوى الحالي للعمليات أو حتى توسيع نطاقها (انظر A/60/712-S/2006/145، الفقرات ٣٩-٤٥ و A/60/585/Add.3، الفقرة ٧ والفقرات ٣٦ و ٤٧ و ٥٠ أدناه).

باء - الاحتياجات من الموارد

١٣ - تبلغ تقديرات الاحتياجات اللازمة لتشغيل البعثة لفترة الأشهر التسعة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ مبلغا إجماله ٢٠٠ ٨٣٥ ٥٩ دولار (صافيه ٦٠٠ ٨٩٠ ٥٤ دولار). وستغطي الموارد المقترحة تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٨٠٠ ٤٥٩ دولار)، بما في ذلك مستشار عسكري واحد، و ١٢ موظف اتصال عسكري، و ٤ مستشارين للشرطة المدنية (انظر A/60/585/Add.3، الفقرتان ٧٥ و ٧٦)؛ وتكاليف الموظفين المدنيين (٠٠٠ ٠٨٧ ٣٢ دولار) وتشمل عنصر ملاك الموظفين المدنيين البالغ ١ ٥١٠ موظفين (٢٢٧ موظفا دوليا و ١٧١ موظفا وطنيا، و ١ ٠٣٠ موظفا محليا، و ٣٢ من متطوعي الأمم المتحدة) وتكاليف التشغيل (٦٠٠ ٥٩٦ ٢١ دولار).

١ - الموظفون المدنيون

الفئة	المأذون به من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦	المقترح من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
الموظفون الدوليون	٢٣٣	٢٧٧
الموظفون الوطنيون	٨٨٣	١ ٢٠١
متطوعو الأمم المتحدة	٢٩	٣٢
مجموع الوظائف	**١ ١٤٥**	**١ ٥١٠**

١٤ - تعكس تكاليف ملاك الموظفين البالغة ٠٠٠ ٠٨٧ ٣٢ دولار صافي الزيادة في الوظائف، وعددها ٣٦٥ وظيفة مقترحة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، من أصل قوام مأذون به مجموعه ١٤٥ ١ وظيفة بالنسبة للأشهر الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٦ إلى ما مجموعه ٥١٠ ١ وظائف. وهذا ما يعكس الزيادة المقترحة لما مجموعه ٣٦٨ وظيفة جديدة (٤٧ وظيفة دولية، و ٣١٨ وظيفة وطنية و ٣ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) يعادلها حذف ٣ وظائف (واحدة ف-٤، و اثنتان ف-٣). ومن المقترح أيضا إجراء ٨ عمليات إعادة تصنيف (انظر الفقرات ١٩ و ٢٤، و ٤١، و ٤٢ أدناه). ويرد في المرفق الأول أدناه بيان النشر المقترح للموظفين خلال فترة الأشهر التسعة. واستنادا إلى ما مضى من تجربة حتى الآن، وإلى الجدول الزمني للنشر المقترح للموظفين المدنيين المرفق، فإن تقديرات التكاليف تأخذ في الحسبان معامل شغور قدره ٢٥ في المائة للوظائف الدولية والوطنية على حد سواء؛ ولا يطبق أي معامل شغور في تحديد تكاليف متطوعي الأمم المتحدة.

١٥ - وبعد الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٦، جرى من أصل القوام المأذون به، ملء ١١٩ وظيفة من أصل ٢٣٣ وظيفة دولية، و ٨١ وظيفة من أصل ١١٢ وظيفة فنية وطنية، و ٦٦٠ وظيفة من أصل ٧٧١ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، فكانت معدلات الشغور ١٨ في المائة و ٢٧,٧ في المائة و ١٤,٤ في المائة، على التوالي. وتم ملء جميع وظائف متطوعي الأمم المتحدة المأذون بها وعددها ٢٩ وظيفة. وجرت طمأنه اللجنة إلى أن خفض معدلات الشغور يمثل أولوية إدارية بالنسبة للبعثة. **وأشارت اللجنة الاستشارية إلى أن استمرار وجود معدلات شغور عالية يشكك في قدرة البعثات على تنفيذ المهام المحددة في ولاياتها على نحو فعال. كما يجعل من الصعب على اللجنة أن تحلل طلب استمرار الوظائف أو استحداث وظائف جديدة. وينبغي لدائرة إدارة شؤون الموظفين والدعم التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام أن تقدم الدعم من أجل التعجيل بتوظيف الموظفين وملء الشواغر. وتتوقع اللجنة أن ترى تحسنا في هذا الشأن خلال الميزانية القادمة.**

١٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن معظم الزيادة المقترحة في ملاك الموظفين تتعلق بقوام الموظفين الوطنيين، وهو ما يعكس توسع الأنشطة الميدانية، فضلا عن العزم على الاستفادة إلى أقصى حد من الموظفين الوطنيين، مما يساهم في بناء قدرة رأس المال البشري لأفغانستان. ويمثل عنصر الموظفين الوطنيين ٧٥,٥ في المائة من المجموع المقترح للموظفين المدنيين (فيما يمثل الموظفون الدوليون ومتطوعو الأمم المتحدة على التوالي ١٨,٣ في المائة و ٢,١ في المائة). وأحيطت اللجنة علما كذلك بأن برنامج ''الأفغنة'' قد لاقى نجاحا كبيرا، حيث

يعمل الموظفون المهنيون الوطنيون في جميع قطاعات البعثة. **ترحب اللجنة الاستشارية باتباع هذا النهج، وتؤكد على أنه ينبغي تشجيع الاستفادة من الموظفين الوطنيين،والقيام تدريجيا بإحلال موظفين وطنيين محل الموظفين الدوليين كلما كان ذلك ممكنا وفعالا من حيث التكاليف (انظر A/59/736، الفقرة ٥٨).**

١٧ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن البعثة تعمل حاليا، في إطار استراتيجيتها لبناء القدرة، على وضع برنامج وطني لمتطوعي الأمم المتحدة سيجرى تمويله من المساهمات الخارجية (التبرعات). ويتوقع أن تبدأ مجموعة أولى العمل في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٦، وأن تشارك في برنامج دارسي وتتدرب أثناء العمل، من خلال العمل في ميدان اختصاصها في مكتب تابع للبعثة، وأن يُعين لها موجه. ومن المتوقع أن يعود المشاركون بعد التخرج للعمل في مؤسسات القطاع العام الأفغاني. وتذكّر اللجنة بأنها قد أشارت إلى آلية متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين في تقريرها بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان (انظر A/60/248، الفقرتين ٢٧-٢٨). **واللجنة الاستشارية على ثقة بأنه سيجرى تقديم المعلومات في عرض الميزانية القادم الخاص ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.**

توصيات بشأن الوظائف

(أ) مكتب الممثل الخاص للأمين العام

١٨ - يرد وصف لمكتب الممثل الخاص للأمين العام في الفقرات ١٥ إلى ٢٧ من تقرير الأمين العام. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه يشمل، إضافة إلى المكتب الأمامي، مكتب المتحدث الرسمي، ووحدة تنسيق الدعم الميداني (التي كانت تابعة سابقا لمكتب رئيس هيئة الموظفين)، والوحدة الجديدة لتنسيق ورصد اتفاق أفغانستان (انظر الفقرة ٢١ أدناه) ومراجع الحسابات المقيم ومكتب رئيس هيئة الموظفين. وتمشيا مع الاستعراض المشار إليه في الفقرة ١١ أعلاه، سيجرى تقليص ملاك الموظفين الخاص بالمكتب بمجموع صاف قدره ست وظائف، وسيعاد تنظيم الهيكل عن طريق نقل وحدة الشؤون الجنسانية إلى العنصر الثاني، والوحدة الاستشارية العسكرية ووحدة البحوث والسياسات إلى العنصر الأول، وتحويل وحدة تنسيق الدعم الميداني، التي تشرف على تدفق المعلومات بين مقر البعثة والمكاتب الميدانية، من مكتب رئيس هيئة الموظفين، إلى مكتب الممثل الخاص (انظر A/60/585/Add.3، الفقرة ١٩). ومن المقترح الوظائف الجديدة التالية.

١٩ - إعادة تصنيف وظيفة موظف للشؤون السياسية من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥، وإضافة وظيفتين لمساعد إداري (الرتبة المحلية) (مكتب الممثل الخاص للأمين العام). وقد

اقتُرحت إعادة التصنيف بالنظر إلى توسيع نطاق المسؤوليات بموجب اتفاق أفغانستان؛ وستوفر الوظيفتان من الرتبة المحلية الدعم في أعمال الإدارة اليومية للمكتب وخدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية. **ليس للجنة الاستشارية اعتراض على إعادة تصنيف وظيفة موظف الشؤون السياسية إلى الرتبة ف-٥. وتوصى اللجنة بالموافقة على وظيفتي مساعد إداري.**

٢٠ - إضافة وظيفة جديدة لموظف إعلام (موظف وطني) وثلاث وظائف لمساعدين لشؤون الإعلام (الرتبة المحلية) (مكتب المتحدث الرسمي، مكتب الاتصالات والإعلام سابقا). تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكتب المتحدث الرسمي يرأسه موظف برتبة مد-١ يدعمه خمسة موظفي إعلام (١ ف-٤ و ٤ ف-٣)، وثلاثة موظفي إعلام (موظفون وطنيون) و مساعدان إداريان (الرتبة المحلية)؛ وعلاوة على ذلك، نُقلت وظيفتان لمساعد إداري (الرتبة المحلية) من وحدة تنسيق الدعم الميداني (انظر الفقرة ٢٢ أدناه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكتب المتحدث الرسمي، يقوم، إلى جانب المهام الاعتيادية الموكلة إليه، بالعمل الإعلامي للبعثة، كما هو مشار إليه في الفقرة ١٧ من تقرير الميزانية. وستتدارك الوظائف الوطنية الإضافية الأربع المقترحة نقص القدرة على رصد وتعزيز التثقيف العام بأنشطة البعثة خارج كابول، دعما لعملية الانتقال والتعمير الجارية في أفغانستان. **وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظيفة الوطنية لموظف الإعلام، والوظائف الثلاث من الرتبة المحلية لمساعدي شؤون الإعلام.**

٢١ - إضافة أربع وظائف جديدة لمحلل أقدم (ف-٥)، وموظف للتنسيق والاتصال (ف-٤) وموظف رصد (١ ف-٣، ١ موظف وطني) للوحدة الجديدة لتنسيق ورصد اتفاق أفغانستان. وعلى نحو ما أشار إليه تقرير الأمين العام (A/60/585/Add.3، الفقرة ٢٠)، فمن المقترح إنشاء الوحدة من أجل تزويد الممثل الخاص بسكرتارية تساعده على إدارة مسؤولياته بصفته رئيسا مشاركا للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، وفقا للتكليف الصادر بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٦٢ (٢٠٠٦) (انظر أيضا الفقرة ٨ أعلاه). **توصى اللجنة بقبول هذا المقترح.**

٢٢ - نقل وحدة تنسيق الدعم الميداني من مكتب رئيس هيئة الموظفين. يتألف حاليا ملاك موظفي الوحدة من ٨ وظائف (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٢ ف-٣ و ٤ وظائف من الرتبة المحلية) مبينة في الفقرة ١٩ من وثيقة الميزانية. بيد أن من المقترح تقليص ملاك الموظفين بأربع (٤) وظائف هي: ٢ ف-٣ ستنقلان، الأولى إلى مكتب رئيس هيئة الموظفين والثانية إلى العنصر الأول (انظر الفقرتين ٢٦ و ٢٩ أدناه)، ووظيفتان من الرتبة المحلية ستنقلان إلى

مكتب المتحدث الرسمي (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه). ومن المقترح نقل الوحدة المشرفة على تدفق المعلومات بين مقر البعثة والمكاتب الميدانية، وذلك من أجل تقديم المشورة المباشرة بشأن هذه المسائل إلى الممثل الخاص للأمين العام. **ليس للجنة أي اعتراض على نقل هذه الوظائف.**

٢٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الممثل الخاص يسنده في مهامه رئيس هيئة الموظفين (برتبة مد-٢) (A/60/585/Add.3، الفقرة ٢٢). ومن المقترح أن يتألف مكتب رئيس هيئة الموظفين من ديوانه، ووحدة للغات، ووحدة للشؤون القانونية ووحدة جديدة لأفضل الممارسات وكتابة التقارير (منشأة من خلال دمج وحدات سابقة). وقد نُقلت مهام الوحدة السابقة المكلفة بالبحوث والسياسات إلى العنصر الأول. ونقلت وظيفتان من وظائفها الثماني الموافق عليها إلى وحدة أفضل الممارسات (١ ف-٥، و ١ ف-٣) وأربع وظائف إلى العنصر الثاني (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ خدمات عامة، و ١ وظيفة وطنية، و ١ وظيفة محلية)، بينما من المقترح حذف وظيفتين (ف-٤، و ف-٣) (انظر الفقرتين ٢٦ و ٢٩ أدناه). أما التغييرات الأخرى المقترح إجراؤها في مكتب رئيس هيئة الموظفين فهي على النحو التالي:

٢٤ - إعادة تصنيف وظيفة الموظف المعني بالسلوك والانضباط من ف-٣ إلى ف-٥، وإضافة وظيفة لمساعد إداري (من الرتبة المحلية) (ديوان رئيس هيئة الموظفين). اقترحت إعادة تصنيف وظيفة الموظف المعني بالسلوك والانضباط وإضافة وظيفة المساعد الإداري من أجل توفير قدرة مكرسة لمعالجة مثل تلك المسائل. وسيشمل اختصاص موظف السلوك والانضباط أيضا فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. **واللجنة الاستشارية ليست مقتنعة بالحاجة إلى إعادة تصنيف الوظيفة في الوقت الراهن إلى رتبة ف-٥، وتوصي، بدلا من ذلك، بأن يعاد تصنيفها إلى رتبة ف-٤. وتوصي اللجنة بالموافقة على وظيفة المساعد الإداري الإضافية من أجل توفير الدعم المكرس لمسائل السلوك والانضباط.**

٢٥ - إضافة وظيفة مساعد إداري (من الرتبة المحلية)، في وحدة الشؤون القانونية. تسدى الوحدة المشورة القانونية بشأن الأمور المتصلة بالأمم المتحدة، ومسائل الامتيازات والحصانات، واتفاق مركز البعثة، والالتزامات التعاقدية للبعثة، فضلا عن تقديم المشورة إلى المجلس المشترك للتنسيق والرصد المنشأ حديثا. ويتألف ملاك موظفي الوحدة حاليا من سبع وظائف (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ خ ع - رتب أخرى، وثلاثة موظفين وطنيين). ومن المقترح نقل أحد الموظفين القانونيين الوطنيين إلى وحدة سيادة القانون (العنصر الأول) (انظر الفقرة ٣٢ أدناه). وبالتالي، اقترحت وظيفة مساعد إداري من أجل

تقديم الدعم للعمليات اليومية للوحدة. **وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظيفة من الرتبة المحلية لوحدة الشؤون القانونية.**

٢٦ - ثلاث وظائف إضافية (برتبة موظف وطني) للوحدة الجديدة المعنية بأفضل الممارسات وكتابة التقارير. وعلى نحو ما أشير إليه في الفقرة ٢٣ أعلاه، فمن المقترح إنشاء الوحدة عن طريق دمج وحدات قائمة، وإعادة نشر ست وظائف موجودة. يشمل ملاك موظفي الوحدة المقترح (ومجموعه ٩ وظائف) وظيفتين (ف-٥، و ف-٣) منقولتين من وحدة البحوث والسياسات لمحلل معلومات، سيرأس الوحدة، وموظف لكتابة التقارير (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه)؛ وثلاث وظائف (١ ف-٤، و ٢ من الرتبة المحلية) منقولة من مكتب رئيس هيئة الموظفين لموظف معني بأفضل الممارسات، ومساعدين لكتابة التقارير؛ ووظيفة لموظف لكتابة التقارير (ف-٣) منقولة من وحدة تنسيق الدعم الميداني (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه)، وثلاث وظائف جديدة (وظائف وطنية) مقترحة لموظف إعلام، وموظف لتكنولوجيا المعلومات، وموظف لكتابة التقارير للقيام بالمهام المحددة في تقرير الأمين العام (A/60/585/Add.3، الفقرة ٢٦). **وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظائف الثلاث برتبة موظف وطني لوحدة أفضل الممارسات وكتابة التقارير.**

(ب) العنصر الأول: الشؤون السياسية

٢٧ - من المقترح زيادة ملاك موظفي العنصر الأول، الذي يتولى المسؤولية عن المهام السياسية والمهام المتعلقة بحقوق الإنسان في البعثة، بعدد صافيه ٤٣ وظيفة ليصل مجموعه إلى ٦٦ وظيفة، بما في ذلك نقل ٢٠ وظيفة من مكتب الممثل الخاص للأمين العام ومن العنصر الثاني؛ ومن المقترح إنشاء ٢٤ وظيفة جديدة وإلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام. ويتألف العنصر الأول من ٦ وحدات مسؤولة أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام، وهي: وحدة جديدة للشؤون السياسية، ووحدة حقوق الإنسان، ومركز تحليل مشترك جديد للبعثة، ووحدة سيادة القانون (المنقولة من العنصر الثاني)، والوحدة الاستشارية للشرطة، والوحدة الاستشارية العسكرية. ويرد موجز لمهام العنصر الأول في تقرير الأمين العام (A/60/712-S/2006/145، الفقرة ٥٨). ومن المقترح إنشاء الوظائف الجديدة التالية:

٢٨ - إضافة وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٢) في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام، العنصر الأول. سيتولى شاغل الوظيفة إدارة مشاريع وعروض خاصة دعما لأعمال العنصر الأول. ومن المقترح تخفيض ملاك الموظفين السابق للمكتب (١١ وظيفة) إلى ما مجموعه خمس وظائف، بما يعكس نقل ست وظائف إلى وحدة الشؤون السياسية المنشأة

حديثا (انظر الفقرة ٢٩ أدناه) وإلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣. **توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفة إضافية (ف-٣) لموظف الشؤون السياسية.**

٢٩ - إنشاء سبع وظائف جديدة في وحدة الشؤون السياسية المنشأة حديثا (وظيفة واحدة برتبة مد-١، ووظيفة واحدة برتبة ف-٥، و ٥ وظائف بالرتبة المحلية). تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوظائف المقترح إنشاؤها تشمل وظيفة برتبة مد-١ لكبير موظفي الشؤون السياسية، الذي سيتولى رئاسة الوحدة ومنصب نائب رئيس مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (العنصر الأول)؛ ووظيفة موظف أقدم للشؤون الإقليمية برتبة ف-٥ لدعم أعمال البعثة في مجال بناء الثقة على المستوى الإقليمي؛ وخمس وظائف بالرتبة المحلية لمساعدين إداريين، سيعمل ثلاثة منهم في كابول، وواحد في طهران وآخر في إسلام آباد لدعم مكتبي الاتصال فيهما. وسيبلغ مجموع ملاك الموظفين المقترح للوحدة الجديدة ٢٣ وظيفة، أنشئت ١٦ وظيفة منها عن طريق نقلها من أماكن أخرى، كما يرد في الفقرة ٣٣ من وثيقة الميزانية (A/60/585/Add. 3). **توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء الوظيفة برتبة مد-١ والوظيفة برتبة ف-٥ والوظائف الخمس بالرتبة المحلية في الوحدة الجديدة للشؤون السياسية.**

٣٠ - إنشاء سبع وظائف إضافية لموظف في مجال حقوق الإنسان (ف-٤) وستة مساعدين في مجال حقوق الإنسان (بالرتبة المحلية) (وحدة حقوق الإنسان). من المقترح زيادة ملاك الوحدة بهذا الشكل وفقا لولايتها الجديدة (انظر الفقرة ٨ أعلاه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المكتب مؤلف من عنصرين، أحدهما يتولى رصد حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومتابعة مدى التقدم المحرز في المعايير المرجعية لحقوق الإنسان في اتفاق أفغانستان؛ والآخر يقدم المشورة والدعم في مجال الإصلاحات القضائية (السجون والاحتجاز التعسفي والتعذيب ومصادرة الأراضي والممتلكات)، وبالأخص الإصلاحات المتصلة بقضايا العدالة الانتقالية. ويتألف ملاك موظفي الوحدة حاليا من ١٠ وظائف (وظيفة واحدة برتبة مد-١، ووظيفتان برتبة ف-٥، وواحدة برتبة ف-٤، ووظيفتان برتبة ف-٣، و ٣ وظائف برتبة موظف وطني، ووظيفة واحدة بالرتبة المحلية). وأبلغت اللجنة أيضا أن رئيس وحدة حقوق الإنسان مسؤول أساسا أمام الممثل الخاص للأمين العام، ويتولى مهمة ثانوية هي تقديم التوجيه والدعم الفني لمفوضية حقوق الإنسان في جنيف؛ وسيعمل شاغل الوظيفة ممثلا للمفوضية في أفغانستان، وسيكون عضوا في الفريق القطري للأمم المتحدة بصفته تلك. وتلاحظ اللجنة أن شاغل الوظيفة المقترحة برتبة ف-٤ سيقدم الدعم لعنصر العدالة الانتقالية؛ وسيقدم شاغلو الوظائف الست المقترحة بالرتبة المحلية المساعدة للمكتب في

التعامل مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. **توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف السبع المقترحة لوحدة حقوق الإنسان.**

٣١ - ست وظائف جديدة لمحلل معلومات (برتبة ف-٣)، وموظف معاون لتحليل المعلومات (برتبة ف-٢)، وموظف وطني عن الشؤون السياسية (برتبة موظف وطني) وثلاثة مساعدين إداريين (بالرتبة المحلية) لمركز التحليل المشترك الجديد للبعثة (العنصر الأول). تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاقتراح قُدم وفقا للولاية الجديدة للبعثة (انظر الفقرة ٨ أعلاه). وتلاحظ اللجنة أن المركز سوف يؤدي دورا هاما في تيسير توسع وجود الأمم المتحدة في المناطق المضطربة وسيسدي المشورة فيما يتعلق بالمسائل التي لم تسوّ بعد في مجالات الأمن والحكم والتعاون الإقليمي، وسيقيم في الوقت نفسه اتصالات مع الحكومة الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وقيادة قوات التحالف - أفغانستان وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي. وبالتالي، سيبلغ ملاك موظفي المركز ما مجموعه ٨ وظائف. وستُنقل وظيفة محلل أقدم للمعلومات برتبة ف-٥، الذي سيرأس المركز، من مكتب رئيس الموظفين، وستنقل وظيفة برتبة ف-٤ لموظف بحوث وسياسات من وحدة البحوث والسياسات (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه). **توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الست المقترحة للمركز. وتطلب بأن تدرج في الميزانية المقبلة معلومات عن التفاعل والتعاون بين البعثة وموظفي مركز التحليل المشترك للبعثة مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقيادة قوات التحالف - أفغانستان.**

٣٢ - وظيفتان جديدتان لموظف أقدم للشؤون القضائية (برتبة ف-٥)، ولمساعد إداري (بالرتبة المحلية) (وحدة سيادة القانون). تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بعد إجراء الاستعراض المشار إليه في الفقرة ١١ أعلاه، نُقلت وحدة سيادة القانون من العنصر الثاني. وإلى جانب الوظائف السبع الحالية للوحدة (وظيفة واحدة برتبة مد-١، ووظيفتان برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة برتبة موظف وطني، و ٣ وظائف بالرتبة المحلية)، نقلت وظيفة موظف شؤون قانونية (برتبة موظف وطني) من مكتب رئيس الموظفين (وحدة الشؤون القانونية) (انظر الفقرة ٢٥ أعلاه). وتحصل الوحدة أيضا على الدعم من خبير مُعار في مجال ''الإصلاحيات''، بنفس الترتيبات المطبقة على نقل أفراد شرطة الأمم المتحدة. وسيتولى شاغل الوظيفة الجديدة للشؤون القضائية المقترح إنشاؤها (برتبة ف-٥) إسداء المشورة إلى المؤسسات القضائية فيما يتعلق بالمسائل البالغة الأهمية بشأن إصلاح القضاء، وإعداد مشاريع الوثائق الخاصة بالسياسة القضائية الموجهة إلى القيادات العليا والمسؤولين بالحكومة الأفغانية والهيئة القضائية، وكذلك استعراض مشاريع القوانين من الناحية الفنية. وسيتولى الموظف الوطني توفير الدعم المتعلق

بتعاظم دور الوحدة في أنشطة الفريق الاستشاري القضائي. **توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هاتين الوظيفتين (برتبة ف-٥ والرتبة المحلية) لوحدة سيادة القانون.**

٣٣ - وظيفة إضافية لمساعد لغوي (بالرتبة المحلية) (الوحدة الاستشارية للشرطة). تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوحدة تقدم المساعدة والمشورة إلى جميع الشركاء الدوليين والأفغان المشاركين في إصلاح الشرطة. ورغم أنه يجري حاليا تخفيض ملاك موظفي الوحدة من ٨ إلى ٤ مستشارين للشرطة المدنية سيعملون في مقر البعثة، من المطلوب إنشاء وظيفة مساعد لغوي لتقديم الدعم في مجال الترجمة والدعم اللغوي للوحدة. **توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذه الوظيفة.**

٣٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن البعثة تسعى إلى إنشاء وظائف لكتاب تقارير بمختلف الأقسام والوحدات، مما قد يؤدي إلى الازدواجية. **ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تجنب هذا التعدد في وظائف كتاب التقارير في مشاريع الميزانيات المقبلة.**

(ج) العنصر الثاني: الإغاثة والإنعاش والتعمير

٣٥ - من المقترح تخفيض ملاك موظفي العنصر الثاني (الإغاثة والإنعاش والتعمير) بعدد صافيه وظيفتان ليبلغ مجموعه ٢٨ وظيفة (١٧ موظفا دوليا و ١١ موظفا وطنيا). ويتألف العنصر الثاني من أربع وحدات مسؤولة أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام، وهي: وحدة بناء المؤسسات والحكم الرشيد، ووحدة المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، ووحدة الشؤون الجنسانية (المنقولة من مكتب الممثل الخاص للأمين العام)، ووحدة مكافحة المخدرات (ويرد موجز لمهام الوحدات في الفقرات من ٤٢ إلى ٥٣ في وثيقة الميزانية. ويرد موجز لمهام العنصر الثاني أيضا في تقرير الأمين العام (A/60/712-S/2006,145، الفقرة ٥٩). ومن المطلوب إنشاء ثلاث وظائف جديدة.

٣٦ - إنشاء وظيفة مسؤول مكلف مساعد برتبة مد-١ (مكتب نائب الممثل الخاص). تلاحظ اللجنة أن نائب الممثل الخاص للأمين العام، إلى جانب عمله كمنسق مقيم يتولى توجيه الفريق القطري للأمم المتحدة في أنشطته الإنمائية وكذلك كمنسق للشؤون الإنسانية، يعمل أيضا كنائب للمسؤول المكلف. وعلى ضوء استعراض أجري مؤخرا، وبالنظر إلى الحالة الأمنية المعقدة في أفغانستان، وكذلك تعاظم مسؤوليات نائب الممثل الخاص للأمين العام عن الأنشطة الإنمائية، من المقترح إنشاء وظيفة لمسؤول مكلف مساعد (برتبة مد-١) لإعانة نائب الممثل الخاص للأمين العام على أداء هذه المهام. ومن شأن ذلك أن يكفل تكريس جزء كبير من الوقت لأداء هذه المهمة، لاسيما وأن من المقرر توسيع وجود البعثة بإنشاء مكاتب دون إقليمية إضافية (انظر الفقرات من ٣٩ إلى ٤٢ أدناه). **نظرا لأهمية هذه**

المهمة، ترى اللجنة ضرورة الإبقاء عليها ضمن مسؤوليات نائب الممثل الخاص للأمين العام. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على إنشاء وظيفة إضافية لمسؤول مكلف مساعد.

٣٧ - إضافة وظيفتين لموظف إداري (برتبة ف-٢) وموظف شؤون مدنية (برتبة موظف وطني) (وحدة بناء المؤسسات والحكم الرشيد). من المطلوب إنشاء الوظيفتين الإضافيتين لكثرة المسؤوليات الملقاة على عاتق الوحدة فيما يتصل بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية المؤقتة والاتفاق الأفغاني. وفي هذا السياق، سيقدم شاغل وظيفة الموظف الإداري دعما إضافيا في جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير، في حين أن الغرض من اقتراح إنشاء وظيفة موظف شؤون مدنية هو تقديم الدعم الفني للفريق العامل المعني بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية المؤقتة وفي رصد الاتفاق الأفغاني داخل الوحدة الفرعية لشؤون التنمية. **توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفتين الإضافيتين الجديدتين (وظيفة برتبة ف-٢ ووظيفة برتبة موظف وطني) لوحدة بناء المؤسسات والحكم الرشيد.**

٣٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن وحدة مكافحة المخدرات، التي كانت في السابق جزءا من وحدة الحكم الرشيد وبناء القدرات، تقدَّم الآن على أنها هيئة مستقلة يعمل بها موظف برتبة ف-٣ وموظف بالرتبة المحلية. **تدرك اللجنة الاستشارية أن هذا عنصر بالغ الأهمية من عناصر الاتفاق الأفغاني؛ غير أنه لا تتوافر معلومات عن مهام هذه الوحدة أو عن تفاعل البعثة (بما في ذلك ما تتلقاه من دعم) مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا. وعلاوة على ذلك، أشارت اللجنة إلى ضرورة تحديد المهام الخاصة بكل شريك من الشركاء ومستوى التعاون مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها الأخرى. لذلك ينبغي تقديم معلومات بهذا الشأن في المستقبل لتمكين اللجنة من إسداء المشورة الصحيحة للجمعية العامة.**

(د) المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية

٣٩ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن البعثة تحتفظ حاليا بثمانية مكاتب إقليمية في باميان وغارديز وحيرات وقندهار وقندز وجلال آباد ومزار الشريف وكابل؛ ومكتبين دون إقليميين في فرياب وبدخشان، ومكتبي اتصال في إسلام آباد وطهران يغطيان البعد الإقليمي لعملية بناء السلام. ووفقا للولاية الجديدة (انظر الفقرة ٨ أعلاه)، ومن المقترح توسيع وجود البعثة بإنشاء تسعة مكاتب دون إقليمية إضافية، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك، في زابول ونمروز وهلماند وفرح وغور وبادغيس وكونار ودايكوندي وخوست. وستفتح المكاتب دون الإقليمية الجديدة على مراحل في الفترة ما بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ومن المقترح أن تستخدم الهياكل الأساسية التي أنشأها مكتب الأمم المتحدة

لخدمات المشاريع خلال العملية الانتخابية، وهي هياكل ستشترك في استخدامها أيضا وكالات أخرى للأمم المتحدة على أساس تقاسم التكاليف. وزُودت اللجنة بناء على طلبها بمعلومات إضافية عن الأنشطة الفنية للمكاتب الإقليمية ودون الإقليمية (انظر المرفق الثاني أدناه).

٤٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أن من المقترح توحيد هيكل المكاتب الإقليمية والمكاتب دون الإقليمية بناء على التجربة الميدانية المكتسبة والاستغلال الأمثل للموارد، بالتركيز على بناء قدرات الموظفين الوطنيين وتدريبهم وفقا لاستراتيجية ''الأفغنة'' ونهج ''التدخل الخفيف'' الذين تتبعهما البعثة. ومن المقترح تزويد كل مكتب إقليمي بعدد يبلغ ٦٣ موظفا، باستثناء كابول، التي ستزود ب ٦٠ موظفا، منهم رئيس مكتب برتبة ف-٥ (وهي وظيفة من المقترح إنشاؤها برتبة مد-١ في قندهار وحيرات، انظر الفقرة ٤١ أدناه)، و ٣ وظائف برتبة ف-٤، و ٣ وظائف برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة برتبة ف-٢، و ٣ وظائف من فئة الخدمات الميدانية، و ١١ وظيفة برتبة موظف وطني، و ٤١ وظيفة بالرتب المحلية، تخصَّص لدعم العنصر الأول والعنصر الثاني ومهام الدعم الإداري، على النحو المبين في الفقرة ٥٥ من وثيقة الميزانية والهيكل التنظيمي المرفق الذي يبين هيكلا نموذجيا لمكتب إقليمي (انظر A/60/585/Add.3، ص. ٥٠). وسيبلغ ملاك الموظفين المقترح للمكاتب دون الإقليمية ١١ موظفا وطنيا (وظيفة واحدة برتبة موظف وطني و ١٠ وظائف بالرتبة المحلية). ووفقا لاستراتيجية الأفغنة، سيعمل الموظفون الدوليون بالتناوب في المكاتب دون الإقليمية لتقديم التوجيه والتدريب للموظفين الوطنيين.

٤١ - ووفقا لما يرد في الفقرة ٥٦ من وثيقة الميزانية، من المقترح رفع رتبة وظيفتي رئيس المكتب في قندهار وحيرات من ف-٥ إلى مد-١، بالنظر إلى ما يلزم من مهارات في مجالات متخصصة لتمثيل البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة في هذين المكتبين الإقليميين الأكبرين، حيث تتركز معظم الجهود الحكومية والدولية. **توصي اللجنة الاستشارية بعدم إعادة تصنيف وظيفة رئيس المكتب في مكتبي قندهار وحيرات الإقليميين لتصبح برتبة مد-١.**

٤٢ - ومن المقترح أيضا إعادة تصنيف أربع وظائف أخرى من ف-٣ إلى ف-٤ في المكاتب الإقليمية لمزار الشريف (موظف شؤون سياسية) ، وجلال آباد (موظف في مجال حقوق الإنسان)، وقندز (موظف في مجال حقوق الإنسان)، وغارديز (موظف في شؤون الإغاثة والإنعاش والتعمير). **لا اعتراض للجنة الاستشارية على إعادة تصنيف هذه الوظائف.**

(هـ) الإدارة

٤٣ - إن عدد الموظفين المأذون به لمكتب الإدارة للفترة من ١ كانون الثاني/ يناير حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ وصل إلى ٢٠٨ وظائف، بما في ذلك ٢٧ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة. ومن المقترح رفع المستوى لمكتب الإدارة، للفترة من ١ نيسان/ أبريل حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بإضافة ٣٧ وظيفة (٣ وظائف خدمة ميدانية، و ٨ وظائف لموظفين وطنيين، و٢٣ بالرتبة المحلية و٣ لمتطوعي الأمم المتحدة) بحيث يصبح العدد ٣٤٥ وظيفة، وذلك نظرا لزيادة الطلب على الدعم الإداري واللوجستي ودعم الهياكل الأساسية نتيجة لتوسع الملاك في المقر وإنشاء ٩ مكاتب دون إقليمية إضافية.

٤٤ - من المقترح للخدمات الإدارية ما مجموعه ١٤ وظيفة جديدة (٢ خدمة ميدانية، ٣ لموظفين وطنيين و ٦ وظائف من الرتبة المحلية ٣ لمتطوعي الأمم المتحدة):

- ثلاث وظائف إضافية في القسم المالي لمساعد مالي (الخدمة الميدانية) ومساعدين ماليين اثنين(من فئة الرتبة المحلية)
- وظيفة جديدة واحدة لمساعد لشؤون الموظفين (من الرتبة المحلية) داخل قسم شؤون الموظفين
- ثلاث وظائف إضافية (١ خدمة ميدانية، ١ لموظف وطني، ١ من الرتبة المحلية) في قسم المشتريات
- وظيفتان إضافيتان (من الرتبة المحلية) لقسم الخدمات العامة
- من المقترح خمس وظائف جديدة لطبيبين وطنيين (من فئة الموظفين الوطنيين) وثلاث وظائف لملاك الدعم الطبي (من متطوعي الأمم المتحدة) لإنشاء فريق طبي متنقل يكون مقره في كابول للتلبية في حالات الطوارئ الطبية محليا وفي المكاتب الجديدة الآخذة بالاتساع، مستكملا بوظيفة قائمة لممرضة

٤٥ - ومن المقترح ما مجموعه ٢٣ وظيفة جديدة للخدمات التقنية (١ في الخدمة الميدانية، و ٥ لموظفين وطنيين و ١٧ من الرتبة المحلية):

- من المقترح ثلاث وظائف (بالرتبة المحلية) لمساعدين في دائرة صيانة المباني، واحدة لكهربائي وواحدة لتقني في مجال التدفئة والتهوية والتبريد، ووظيفة لميكانيكي مولدات كهربائية لتلبية عبء العمل المتزايد في خدمات صيانة المباني

- ومن المقترح خمس وظائف جديدة لموظفين في تكنولوجيا المعلومات (من فئة الموظفين الوطنيين) وثلاثة تقنيين (بالرتبة المحلية) وذلك لتوفير الدعم للمكاتب الجديدة دون الإقليمية وتدريب الموظفين الوطنيين

- ومن المقترح تعزيز ملاك النقل البري وقسم مراقبة الحركة بإضافة ١٥ وظيفة لمساعد نقل (فئة الخدمة الميدانية) لإدارة عمليات أسطول النقل، وثلاث لموظفي نقل (موظفين وطنيين) لدعم صيانة الأسطول ووضع جداول لمواعيد عمل المركبات، وعشر وظائف لمساعدي نقل (بالرتبة المحلية) لصيانة المركبات/وتنظيم عمل السائقين، ذلك نظرا للقيود المفروضة على الموظفين الدوليين بسبب الحالة الأمنية، وسوف تنقل وظيفة مساعد وقود (متطوعو الأمم المتحدة) من وحدة التدريب إلى مكتب كبير الموظفين الإداريين

- ومن المُقترح وظيفة مساعد إمدادات إضافية (بالرتبة المحلية) لقسم الإمدادات

٤٦ - **توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف (٣ خدمة ميدانية، ٨ موظفين وطنيين، ٢٣ من الرتبة المحلية و ٣ لمتطوعي الأمم المتحدة) المقترحة لمكتب الإدارة.**

(و) الأمن

٤٧ - ست وثمانون وظيفة إضافية لـ ٦ موظفين للتنسيق الأمني الميداني/ الإقليمي (برتبة ف-٣)، و ٦ موظفين أمنيين على مستوى المحافظة(فئة الخدمة الميدانية/قسم الأمن) و ٧٤ حارس أمني (الرتبة المحلية). وقد وضع المقترح الخاص بزيادة مجموعة الوظائف الحالية البالغة ٢٩٤ وظيفة بناء على المقترح الخاص بزيادة حضور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ٩ مواقع جديدة على الصعيد دون الإقليمي وأن من المتوقع بقاء الحالة الأمنية في حالة تفجر.خلال عام ٢٠٠٦. **توصى اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذا المقترح.**

٢ - التكاليف التشغيلية

٤٨ - الاحتياجات المقترحة للتكاليف التشغيلية في الفترة من ١ نيسان/أبريل حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ تبلغ مابمجموعه ٦٠٠ ٥٩٦ ٢١ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المبلغ ٢٠٠ ٧٥٢ ٥ دولار للاحتياجات غير المتكررة يوفر التمويل لشراء مولدات للكهرباء ومعدات إيواء وخزانات ومضخات للوقود وأثاث ومعدات للمكاتب ومعدات للأمن والسلامة وتكاليف الشحن (٦٠٠ ٥١٥ ١ دولار)؛ واقتناء ٧١ مركبة (٣٣ منها بديلا عن مركبات تالفة و ٣٨ منها مركبات جديدة) لتوفير أسطول يبلغ مجموع مركباته ٣٧٧ مركبة (٩٠٠ ٤٧٨ ١دولار)؛ واقتناء معدات اتصالات

(٤٠٠ ٢٧٥ ١دولار)؛ واقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٨٩٩ دولار)؛ ومعدات للأمن والسلامة (٣٠٠ ٧٥٧ دولار).

٤٩ - أعربت اللجنة الاستشارية عن شكوكها بشأن اعتماد ٥٠٠ ٦٠ دولار تحت باب الاستشاريين، لتغطية ستة شهور من الخدمة، برتبة ف-٤ في مكتب المتحدث الرسمي. تلاحظ اللجنة أن المهام ذات الصلة تتعلق بالمنشورات الرئيسية للبعثة وقد أُبلغت اللجنة أنه جرى البحث محليا عن المهارات المطلوبة لإنتاج المنشورات ولكنها غير متوفره. **توصي اللجنة الاستشارية باستخدام الخبراء الاستشاريين بشكل يكفل انتقال المعرفة الخبرة إلى الموظفين الذين يمكن أن يتولوا هذه المهام مستقبلا.**

٥٠ - من المقترح اعتماد مبلغ ٤٠٠ ١١٣ ٦ دولار تحت باب النقل الجوي لتكاليف التشغيل، والتأمين ضد المسؤولية ووقود لأسطول يتكون من طائرتين من ذوات الأجنحة الثابتة وطائرتين من ذوات الأجنحة الدوارة. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن الممتلكات الجوية للبعثة أعيد تنظيمها بعد إجراء استعراض لها وأن استخدام الطائرة النفاثة من طراز LR-35 Lear سيتوقف لأن عقد الإيجار سينتهي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛ وأنه ستضاف طائرتان عموديتان من طراز M1-8 لكي يكون من الممكن الوصول إلى أماكن لاتوجد فيها مدارج للطائرات ولتوسيع الاتصال بحيث يمكن الوصول إلى أماكن لايمكن الوصول إليها بغير هذه الوسيلة، ولتوفير القدرات اللازمة للبعثة فيما يتعلق بالإجلاء الطبي. **لاتعارض اللجنة الاستشارية توفير الموارد المقترحة لأنها واحدة من التدابير المقترحة للتخفيف من حدة المخاطر، بالنظر إلى الحالة الأمنية السائدة. وعلى أي حال، ينبغي إجراء تقييم لهذه التشكيلة في المستقبل.**

ثالثا - توصية

٥١ - **توصي اللجنة الاستشارية، بناء على تعليقاتها وملاحظاتها الواردة في هذا التقرير، بأن توافق الجمعية العامة على ميزانية لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان للفترة من ١ نيسان/أبريل حتى ٣١ كانونا الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ يبلغ إجماليها ٦٠٠ ٦٤٧ ٥٩ دولار (صافيها ١٠٠ ٧٤٤ ٥٤ولار). وإذ تضع اللجنة في اعتبارها أن جزءا من الاحتياجات سيُغطى من الرصيد غير المثقل البالغ ٩٠٠ ٧٨٠ ٢ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/ يناير حتى ٣١ آ ذار/مارس ٢٠٠٦، توصى بأن توافق الجمعية على تحميل مبلغ ٥٠٠ ٩٠٨ ٥١ دولا على الرصيد غير المخصص في الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة، تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وعلاة على ذلك توصي اللجنة برصد مبلغ**

٧٠٠ ٥٤ دولار، بموجب قرار الجمعية ٢١٣/٤١، تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، ومبلغ ٥٠٠ ٩٠٣ ٤ دولار تحت الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يعوض عنها بمبلغ مقابل تحت باب الإيرادات، الإيرادات من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧.

المرفق الأول

نشر الأفراد والموظفين المقترح للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

	٣٠ نيسان/ أبريل	٣١ أيار/ مايو	٣٠ حزيران/ يونيه	٣١ تموز/ يوليه	٣١ آب/ أغسطس	٣٠ أيلول/ سبتمبر	٣١ تشرين الأول/أكتوبر	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر	٣١ كانون الأول/ ديسمبر	المتوسط
الأفراد العسكريون والشرطة										
مراقبون عسكريون	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
المأذون به	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
معدل الشواغر (في المائة)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
وحدات عسكرية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المأذون به	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
معدل الشواغر (في المائة)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
شرطة مدنية	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
المأذون به	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
معدل الشواغر (في المائة)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
وحدات مشكلة من الشرطة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المأذون به	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
معدل الشواغر (في المائة)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مجموع الأفراد العسكريين والشرطة	**١٧**	**١٧**	**١٧**	**١٧**	**١٧**	**١٧**	**١٧**	**١٧**	**١٧**	**١٧**
المأذون به	**١٧**	**١٧**	**١٧**	**١٧**	**١٧**	**١٧**	**١٧**	**١٧**	**١٧**	**١٧**
معدل الشواغر (في المائة)	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
الموظفون المدنيون										
موظفون دوليون	١٩١	١٩١	١٩١	١٩٥	٢٠٣	٢١١	٢٢٣	٢٣٣	٢٤٠	٢٠٩
المأذون به	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧
معدل الشواغر (في المائة)	٣١,٠	٣١,٠	٣١,٠	٢٩,٦	٢٦,٧	٢٣,٨	١٩,٥	١٥,٩	١٣,٤	٢٤,٧
موظفون مهنيون وطنيون	٨١	٨٣	٨٥	٨٨	١٠٠	١١٣	١٢٧	١٤٥	١٥٩	١٠٩
المأذون به	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١
معدل الشواغر (في المائة)	٥٢,٦	٥١,٥	٥٠,٣	٤٨,٥	٤١,٥	٣٣,٩	٢٥,٧	١٥,٢	٧,٠	٣٦,٣
موظفو خدمات عامة وطنيون	٦٦٠	٦٧٠	٦٨٠	٧٣٠	٧٨١	٨٤٣	٨٧٠	٩٣٢	٩٨٤	٧٩٤

	٣٠ نيسان/ أبريل	٣١ أيار/ مايو	٣٠ حزيران/ يونيه	٣١ تموز/ يوليه	٣١ آب/ أغسطس	٣٠ أيلول/ سبتمبر	٣١ تشرين الأول/أكتوبر	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر	٣١ كانون الأول/ ديسمبر	المتوسط
المأذون به	١ ٠٣٠	١ ٠٣٠	١ ٠٣٠	١ ٠٣٠	١ ٠٣٠	١ ٠٣٠	١ ٠٣٠	١ ٠٣٠	١ ٠٣٠	١ ٠٣٠
معدل الشواغر (في المائة)	٣٥,٩	٣٥,٠	٣٤,٠	٢٩,١	٢٤,٢	١٨,٢	١٥,٥	٩,٥	٤,٥	٢٢,٩
متطوعو الأمم المتحدة	٢٩	٢٩	٢٩	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢
المأذون به	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢
معدل الشواغر (في المائة)	٩,٤	٩,٤	٩,٤	–	–	–	–	–	–	٣,١
أفراد مقدمون من الحكومة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المأذون به	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
معدل الشواغر (في المائة)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مراقبون مدنيون للانتخابات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المأذون به	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
معدل الشواغر (في المائة)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مجموع الأفراد المدنيين	**٩٦١**	**٩٧٣**	**٩٨٥**	**١ ٠٤٥**	**١ ١١٦**	**١ ١٩٩**	**١ ٢٥٢**	**١ ٣٤٢**	**١ ٤١٥**	**١ ١٤٣**
المأذون به	**١ ٥١٠**	**١ ٥١٠**	**١ ٥١٠**	**١ ٥١٠**	**١ ٥١٠**	**١ ٥١٠**	**١ ٥١٠**	**١ ٥١٠**	**١ ٥١٠**	**١ ٥١٠**
معدل الشواغر (في المائة)	**٣٦,٤**	**٣٥,٦**	**٣٤,٨**	**٣٠,٨**	**٢٦,١**	**٢٠,٦**	**١٧,١**	**١١,١**	**٦,٣**	**٢٤,٣**

المرفق الثاني

الأنشطة الموضوعية التي تقوم بها المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية للبعثة

١ - ستواصل المكاتب الإقليمية القيام بدور مكمل في رصد الأنشطة السياسية والاجتماعية والإنمائية، وفي تنفيذ وتنسيق برامج العنصرين الرئيسيين في دعم عملية السلام. وتشمل هذه البرامج مبادرات تهدف إلى منع الصراعات وتخفيف حدتها وإلى رصد تنفيذ اتفاق أفغانستان. ويجرى على أساس يومي، إبلاغ مقر البعثة بما تقوم به هذه المكاتب من أنشطة ويقوم المقر بتنسيقها عن طريق الوحدة الميدانية لتنسيق الدعم.

٢ - والحضور الدائم للبعثة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ييسر التفاعل مع الجهات الفاعلة الرئيسية على مستوى المقاطعة وسيظل ذا أهمية حاسمة للجهود الجارية المبذولة من أجل ترسيخ الاستقرار وإنشاء مؤسسات محلية موثوقة وخاضعة للمساءلة. وكذلك فإن هذه المكاتب ستمكن الأمم المتحدة من أن تضع مسبقا ما يلزم من الأصول والموظفين والخدمات في موقعها المناسب لدعم تنفيذ ورصد اتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان.

٣ - ومن المقترح أن تضطلع البعثة بالأنشطة الموضوعية التالية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي:

- بذل مساعي حميدة على الصعيد الإقليمي والمحلي بغية منع الصراعات وحلها وتحسين البيئة السياسية للتنمية والتعمير (والأمم المتحد، في أنشطتها لحل الصراعات، تعمل كمرجع مركزي وحيادي للحكومة الأفغانية)
- دعم عملية تسريح الجماعات المسلحة غير القانونية على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد المقاطعات
- دعم توسيع إصلاح الإدارة العامة في المقاطعات (إقامة اتصال مع الممثلين الإقليميين للجنة الخدمة المدنية)
- التركيز على تحسين الحكم، ومواصلة المشاركة في العمل وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات لهياكل الحكم الأساسية وللإدارة المحلية ومجالس المقاطعات واللجان الإنمائية للمقاطعات (البرنامج القادم لدعم الحكم الرشيد، المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

- رصد الإصلاح في القطاع الأمني، وإقامة الاتصال والتنسيق مع وكالات الأمن الأفغانية والقوات العسكرية الدولية
- رصد حقوق الإنسان وتنفيذ خطة العمل من أجل السلام والعدل والمصالحة وتقديم الدعم لمكاتب اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان
- رصد ودعم توسيع المؤسسات المحلية لسيادة القانون والعدالة
- دعم وتعزيز عملية توسيع البرامج الوطنية لتشمل المقاطعات
- دعم وتنسيق عمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة إيصال البرامج الإقليمية بصورة فعالة إلى المقاطعات
- رصد وتنسيق أنشطة تقديم المعونة على الصعيد دون الإقليمي وفقا لمعايير اتفاق أفغانستان واستراتيجية الدفاع الوطنية الأفغانية المؤقتة

٤ - ومن المتوخى، علاوة على ذلك، أن تعمل المكاتب دون الإقليمية للبعثة كقاعدة هامة لحضور الأمم المتحدة وبرامجها المشتركة فضلا عن العمل كحفاز للفاعلين الآخرين في مجال المعونة. فإن من شأن ذلك أن يمكن وكالات الأمم المتحدة من الاستفادة من الخدمات الأمنية المشتركة وشبكات الاتصالات المشتركة وخدمات الإيواء والنقل المكيفة للاحتياجات الخاصة لمختلف البرامج. ومن شأنه أيضا أن يسهم في زيادة كفاءة البرامج التي تدعمها الأمم المتحدة من خلال خفض التكاليف الإدارية وإتاحة المزيد من الفرص للأمم المتحدة لإدارة الخدمات الرئيسية بصورة مشتركة.